الفصل الثاني: المبادئ التي تحكم الميزانية

سوف نعالج في هذا الفصل كلا من مبدأ توازن الميزانية ومبدأ سنوية الميزانية ومبدأ الوحدة مبدأ وعمومية الميزانية وأخيرا مبدأ خصوصية الميزانية

المبحث الأول: مبدأ التوازن Principe de l'équilibre budgétaire

عرف مبدأ توازن الميزانية تطورا في الفكر والواقع الماليين نتيجة عن تطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وانتقالها من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة.

1- مبدأ التوازن في الفكر المالي التقليدي

يقصد به في الفكر المالي التقليدي أن تتساوى مجموع الإيرادات العامة مع مجموع النفقات العامة. وبناء على ذلك لا تعتبر الميزانية العامة متوازنة إذا زادت حاجة النفقات العامة عمّا يتم تحصيله من الإيرادات. وهو ما يعبّر عنه "بالعجز في الميزانية " وكذلك إذا زادت الإيرادات العامة عن مجموع النفقات العامة والذي يسمى "بالفائض في الميزانية".

1-1 مبدا التوازن ومحاربة العجز في الميزانية:

يعّد عجزا في الميزانية عند أصحاب المذهب الفكري المالي التقليدي إذا كان مجموع النفقات المقررة من قبل الدولة تتجاوز مجموع الإيرادات العامة العادية مما يدفعها للجوء إلى القرض والإصدار النقدي كمصادر غير عادية من أجل تمويل وتغطية العجز. ويظهر خطر اللجوء إلى هذه الحلول عند رجال المالية التقليديون في مظهرين: فإما سيؤدي ذلك إلى إفلاس الدولة وتوقفها عن الدفع أو سيؤدي إلى خطر التضخم المالي[1].

[1] - فوزي عطوي، المالية العامة، منشورات الحلبي، 2003، ص. 139.

1-2 مبدأ التوازن ومحاربة الفائض في الميزانية

يؤكد أصحاب الفكر المالي التقليدي كثيرا على المساوئ السياسية الناتجة عن وجود فائض في الميزانية العامة خشيتهم في ذلك أن تستخدم هذه الزيادة في الإيرادات العامة لأغراض سياسية من أجل الرفع في الإنفاق العام في مرحلة الرخاء المالي لتبقى كنفقات دائمة حتى في مرحلة الكساء التي تليها. مما سيؤدي إلى مضاعفة العجز في الميزانية في هذه المرحلة.

1-3 عيوب النظرية التقليدية لمبدأ التوازن:

تظهر عيوب النظرية التقليدية من ناحيتين:

● **الناحية العملية:** ظلت الدول حريصة على تطبيق مبدأ التوازن إلى غاية الحرب العالمية الأولى، ولكن بقيام هذه الحرب والكساد الكبير الذي بدأ عام 1929 والحرب العالمية الثانية وما أعقباها من ضرورة تعمير ما خربته الحرب، أدى إلى قلب الأمور عكسيا وجعل المحافظة على التوازن مستحيلا لسنوات عديدة.

● **الناحية النظرية:** لقد أعاب أصحاب الفكر المالي الحديث على النظرية التقليدية مبالغتهم في إظهار مخاطر العجز في الميزانية وكذا مبالغتهم في إظهار محاسن التوازن في الميزانية وعزل هذه الأخيرة عن الحياة الاقتصادية

2- مبدأ التوازن في الفكر المالي الحديث:

أدى ما سبق إلى أن الفكر المالي الحديث لم يعد ينظر إلى مبدأ التوازن في الميزانية بنفس نظرة التقديس التي كان ينظرها إليه الفكر التقليدي مما أجاز التضحية بمبدأ التوازن إذا كان في هذه التضحية حلا وعلاجا للمشاكل الاقتصادية وقد تبلور هذا الأمر فيما عرف بنظرية العجز المنظم[2] DIFFICITE SYSTEMATIQUE وهي اعتبار أن التوازن في الميزانية ما هو إلا عنصر من عناصر التوازن الاقتصادي وعليه فإنه عجزا مؤقتا في الميزانية قد يعتبر وسيلة فعالة للمحافظة على التوازن الاقتصادي.

[2] - J.-CL. MARTINEZ, P. DI MALTA, droit budgétaire, Litec, 3ème édition, 1999, p. 79 et suivant.

يرجع أساس هذه النظرية إلى الفكر الاقتصادي ل «كينز" الذي يرى ان البطالة في المجتمع قد تؤدي إلى الإخلال بالتوازن الاقتصادي وأن محاربتها عن طريق تدخل الدولة بخلق العجز في الميزانية هو السبيل للوصول الى ما يسمى بالتشغيل الشامل LE PLEIN EMPLOI وينشئ العجز المنظم بعد قيام الحكومة برفع حجم النفقات العامة من جهة وتخفيضها لحصيلة الإيرادات العامة من جهة أخرى. على أنه يرى أصحاب هذه النظرية أن اللجوء إلى العجز لابد أن يبق مؤقتا وينتهي بمجرد خروج الاقتصاد من الكساد والبطالة وإلا سيجلب نتائج عكسية.

بعد أن ينشا التوازن الاقتصادي فهذا الأخير سيؤدي إلى إرجاع التوازن المالي فيما بعد[3].

[3] -Maurice DUVERGER, *Finances publiques*, Op-cit, p. 233.